تحرك عاجل

أسقطوا جميع التهم المُوجَّهة إلى أحمد خليفة

أحمد خليفة هو محامٍ ومدافع عن حقوق الإنسان وناشط بارز في المجتمع المدني وهو فلسطيني من حملة الجنسية الإسرائيلية انتُخب مؤخرًا عضوًا في المجلس البلدي لمدينة أم الفحم. في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023، اعتقلته الشرطة الإسرائيلية بعنف إلى جانب 10 متظاهرين آخرين خلال تظاهرة سلمية في مسقط رأسه أم الفحم بشمال إسرائيل، وأُتُهِم لاحقًا بـ"التحريض على الإرهاب" و"التماهي مع منظمة إرهابية" لترديد شعارات مُنددة بالحرب على غزة. وبعد قضائه نحو أربعة أشهر داخل السجن، وُضِع خليفة رهن الإقامة الجبرية بشروط صارمة تضمنت تثبيت أجهزة تعقُّب إلكترونية. ومن المقرر انعقاد الجلسة المقبلة في قضيته أمام محكمة الصلح في حيفا في 8 أبريل/نيسان 2024. يجب على السلطات الإسرائيلية الإفراج عن أحمد خليفة من إقامته الجبرية فورًا وبدون أي شرط أو قيد والسماح له بالعمل بدون أي ترهيب وإسقاط التهم المُوجَّهة إليه، التي لا تستند إلى أي أسس.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

المدعي العام أميت آيسمان
المدعي العام للدولة
مكتب المدعي العام للدولة
البريد الإلكتروني: State-attorney@justice.gov.il

السيد أميت آيسمان،
تحية طيبة وبعد،

أراسلكم للإعراب عن قلقي البالغ بشأن لائحة الاتهام الصادرة بحق محامي حقوق الإنسان الفلسطيني، أحمد خليفة، وإسكاته وترهيبه، في ظل قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي التمييزي. وأحمد خليفة هو فلسطيني من حَمَلة الجنسية الإسرائيلية ومدافع بارز عن حقوق الإنسان ومسؤول تنظيم في المجتمع المحلي وعضو مُنتخَب في مجلس مدينة أم الفحم.

وفي 19 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أُعتُقِل أحمد خليفة بعنف إلى جانب 10 متظاهرين آخرين، من بينهم

أربعة أطفال، خلال تظاهرة سلمية في أم الفحم للتنديد بالهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة المحتل. وعلى الرغم من الإصابات التي لحقت بخليفة من جراء اعتقاله، حُرِم من العلاج الطبي ونُقِل مباشرةً إلى سجن مجدو.

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أُتُهِم أحمد خليفة بـ"التحريض على الإرهاب" و"التماهي مع منظمة إرهابية"، لمجرد قيادة تظاهرة سلمية وترديد شعارات سلمية لا تنطوي على العنف، ضد الاحتلال الإسرائيلي. وكان أول المتظاهرين الذين صدرت بحقهم لائحة اتهام وسُجِنوا على خلفية هذه الشعارات، التي يشيع ترديدها خلال تظاهرات الفلسطينيين في إسرائيل، بما فيها تظاهرات نُظّمت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. وتعرَّض أحمد خليفة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب، خلال مدة سجنه لنحو أربعة أشهر، ورأى أيضًا أسرى آخرين وهم يُعذَّبون تعذيبًا شديدًا. وراجع باحثو منظمة العفو الدولية الشعارات التي رددها أحمد خليفة – والمتظاهرون الآخرون – وخلصوا إلى أنه لا يوجد بينها ما يصل إلى درجة الدعوة إلى الكراهية.

وفي 8 فبراير/شباط 2024، وُضِع خليفة رهن الإقامة الجبرية بعد قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بقبول استئنافه، إلا أنه لا يزال يخضع لقيود مُشدَّدة، بما فيها المراقبة الإلكترونية والمنع من استخدام الإنترنت وقضاء مدة الإقامة الجبرية خارج مسقط رأسه أم الفحم، حيث يدرُس أبناؤه. وعينت المحكمة زوجته لينا كفيلًا له مما يلزمها البقاء معه طوال الوقت. وأُرغِم خليفة ولينا لاحقًا على استئجار شقة في حيفا، وبذلك، انفصلا عن أطفالهما الصغار الثلاثة.

ومن المقرر انعقاد الجلسة المقبلة في قضية أحمد خليفة أمام محكمة الصلح بحيفا في 8 أبريل/نيسان 2024. وتنتهك التهمتان اللتان لا تستندان إلى أي أسس والمُوجَّهتان إلى خليفة في إطار حملة قمعية تُشَن على نطاق أشمل ضد الفلسطينيين من حَمَلة الجنسية الإسرائيلية وتنال من حريتهم في التظاهر للتنديد بالحرب على غزة، التزامات إسرائيل بموجب المادتيْن 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي صدَّقت عليه.

ولذا، أحثكم على الإسراع في إسقاط جميع التهم الموجّهة إلى أحمد خليفة وعلى الإفراج عنه فورًا وبدون أي شرط أو قيد من إقامته الجبرية، ورفع أي قيود متعلقة بذلك على حقوقه. ويجب السماح له بمواصلة عمله الحيوي وأنشطته بدون خوف من أي أعمال انتقامية أو ترهيبية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

أحمد خليفة، البالغ من العمر 42 عامًا، هو فلسطيني من حَمَلة الجنسية الإسرائيلية ومدافع عن حقوق الإنسان من أبناء مدينة أم الفحم بشمال إسرائيل. وبصفته محاميًا حقوقيًا، دأب على الدفاع بدون كلل عن حقوق الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة، بمن فيهم المُعتَقَلون إداريًا والمجتمعات المحلية المُعرَّضة للتهجير في منطقة النقب والطلاب الذين يتعرَّضون للتجريم بسبب مسائل تتعلق بحرية التعبير. كما أن أحمد خليفة مسؤول تنظيم بارز في المجتمع المحلي، فقد أُنتُخِب مؤخّرًا عضوًا بمجلس مدينة أم الفحم، وهو عضو مُؤسِّس للحراك الفحماوي، وهو حراك شعبي محلي يُنظِّم الحملات لمكافحة الجريمة المُنظَّمة والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، صدرت لائحة اتهام بحق أحمد خليفة بتهمتي "التحريض على الإرهاب" و"التماهي مع منظمة إرهابية"، بموجب المادة 24 من قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لسنة 2016، والذي ينُص على عدة تدابير قمعية ومُشدَّدة مصممة لخنق أصوات المُعارَضة وتعزيز نظام الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وتستند لائحة الاتهام إلى الشعارات التي رددها أحمد خليفة خلال تظاهرة سلمية والتي طالما رددها الفلسطينيون على مدى عقود خلال التظاهرات، بما فيها تلك التي نُظِّمَت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. وتتضمن هذه الشعارات:

"غزة هاشم ما بتركع "للدبابة والمدفع" " و"ما فيه حل وما فيه حل إلا بتقليع المحتل ".

وأمضى أحمد خليفة ما يقرب من أربعة أشهر في السجن. وخلال إحدى جلسات القضية، أدلى خليفة بشهادته حول الظروف اللاإنسانية والقاسية داخل سجن مجدو، مشيرًا إلى الحرمان الممنهج من الطعام ونقص الملابس والإساءات المهينة من جانب السجّانين. وعقب إدلائه بشهادته، تعرَّض خليفة لممارسات انتقامية، بما فيها العنف الجسدي، ونُقِل إلى سجن آخر. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2024، قررت محكمة حيفا المركزية احتجاز أحمد خليفة إلى حين استكمال جميع الإجراءات القانونية، مُعتبَرةً أنه "يشكل خطورة بناءً على آرائه الأيديولوجية"، ما لا يسمح بالإفراج عنه من السجن في ظل الأوضاع الأمنية الراهنة.

وفي 8 فبراير/شباط، بعد تقديم الفريق القانوني المترافع عن أحمد خليفة طعنًا مشتركًا، ألغت المحكمة العليا الإسرائيلية قرار محكمة حيفا المركزية وأمرت بوضعه رهن الإقامة الجبرية، نظرًا إلى خُلُو سجله الجنائي من السوابق. وعُيِّنت زوجته لينا كفيلًا له، وكُلِّفَت بضمان امتثاله لشروط الإقامة الجبرية في منزله، التي تضمنت المنع من استخدام الإنترنت وتثبيت أجهزة تعقُّب إلكترونية والإقامة خارج مسقط رأسه. وأُرغِم الزوجان على استئجار منزل في حيفا، لينفصلا بذلك عن أبنائهما الثلاثة، واضطرت لينا إلى أخذ إجازة مفتوحة من عملها كمُعلمة.

وبعد صدور لائحة الاتهام بحق أحمد خليفة، بدأت اللجنة التأديبية في نقابة المحامين الإسرائيلية إجراءات

إلغاء رخصته لمزاولة المهنة. ويأتي اعتقال أحمد خليفة وصدور لائحة الاتهام بحقه والإجراءات المُتَّخذة لطرده من النقابة في إطار حملة قمعية شديدة الوطأة وغير مسبوقة على كل من يمارس الحق في حرية التعبير من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية والفلسطينيين من القدس الشرقية المحتلة. فمنذ بداية الحرب، قدمت دولة إسرائيل مئات لوائح الاتهام بحق فلسطينيين استنادًا إلى تهم تتعلق بالتعبير عن الرأي، بموجب قانون مكافحة الإرهاب. واشتملت معظم الدعاوى المُقامة على آراء عبَّر عنها المتهمون عبر منصات التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، أورد آخر تقرير مُقدَّم إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء بالكنيست في 5 فبراير/شباط 2024 بدء 394 تحقيقًا، بناءً على مزاعم حول التحريض على الإرهاب منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأُجرِيَت الأغلبية العظمى منها مع مواطنين أو سكان فلسطينيين.

أما في حالة أحمد خليفة، فإنه سيترتب على الدعوى المُقامة بحقه، إذا انتهت بصدور حكم بالإدانة الجنائية ضده، تأثير مروع وبعيد المدى على الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، وستكون وطأة هذا التأثير شديدة على الفلسطينيين على وجه التحديد.

فلنحمِ التظاهر ولتُبادروا بالتحرك وتنضموا إلى منظمة العفو الدولية في دعوتها للمدعي العام لدولة إسرائيل إلى إسقاط التهم المُوجَّهة إلى أحمد خليفة، التي لا تستند إلى أي أسس، وإلى الإفراج عنه على الفور وبدون أي شرط أو قيد من الإقامة الجبرية، كي يُواصل عمله الحيوي وأنشطته.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنجليزية أو العبرية أو العربية.
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 16 مايو/أيار 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أحمد خليفة (صيغ المذكر).